الفصل الأول-

دور الإنترنت، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها

يواجه المجتمع الدولي التحديات وكذلك الفرص في مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها وعلاجها في عصر الإنترنت ويستكشف هذا الفصل تقاطع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات مع التحديات التي تفرضها الإنترنت، مركزا بوجه خاص على المشهد المتطور للاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت. وتواجه سلطات إنفاذ القانون صعوبات في رصد أنشطة المخدرات التي تجري عبر الإنترنت ومقاضاة مرتكبيها، وذلك بسبب استخدام تكنولوجيات التشفير وبسبب المسائل المتعلقة بالولايات القضائية التي تتطلب جهودا تعاونية عالمية. ويتزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأسواق محلية للمخدرات غير المشروعة، مما يثير مخاوف بشأن زيادة إمكانية وصول الأطفال والمراهقين إليها. وفي الوقت نفسه، توفر هذه المنابر فرصا للوقاية من الاستعمال غير الطبي للمخدرات ولإذكاء الوعي بأضرار هذا الاستعمال من خلال تمكين التواصل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات وفيما بينهم، وتنسيق الاستجابات المجتمعية الاستراتيجية، وإتاحة خدمات فحص المخدرات لدعم مبادرات الصحة العامة. يناقش هذا الفصل أيضا إساءة استخدام منصات التجارة الإلكترونية المشروعة للاتجار بالمخدرات، مع التركيز على الجهود المبذولة من أجل تشجيع التعاون بين الحكومات والقطاعات العاملة عبر الإنترنت. وتستغل الجماعات الإجرامية المنصات الإلكترونية للاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وغيرها من المؤثرات النفسانية الجديدة. ويثير ظهور الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية عبر الإنترنت مخاوف جدية بسبب القوة العالية لمفعولها والخطر الذي ينجم عنها من وفيات الجرعات الزائدة. وتشمل المبادرات التي نفذتها الهيئة من أجل منع استغلال الإنترنت في الاتجار بالمخدرات عملية "أكرونيم"، وبرنامج غريدس وأدوات من قبل نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون لتبادل المعلومات في الوقت الحقيقي (نظام آيونيكس). وتلاحظ الهيئة أن هناك حاجة إلى مواصلة تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي وتعزيز التشريعات التي تتصدى للتحديات الآخذة في التطور في مجال الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت.

ألف- مقدمة

1- اعتمد المجتمع الدولي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 قبل ظهور الإنترنت، واعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 قبل فترة وجيزة من الانتشار العالمي للتغييرات الهائلة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشكل تلك الاتفاقيات حجر الزاوية في النظام الدولي لمراقبة المخدرات، ولا تزال تمثل مرجعاً تسترشد به الإجراءات المتضافرة الرامية إلى حماية الصحة والرفاهية. وتُلزَم البلدان الموقعة على تلك الاتفاقيات بقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها، على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها مع ضمان توفرها لتلك الأغراض[1]. ويجب أن تكون التدابير التشريعية والتنظيمية والسياساتية المتخذة في سبيل تحقيق تلك الأهداف متناسبة وإنسانية وقائمة على احترام حقوق الإنسان[2]. وقد ثبت أن شبكة الإنترنت تتيح فرصا لدعم أهداف الاتفاقيات، كما تمنح فرصا لتقويض تلك الأهداف، فهي تمكِّن الاتصالات التي تيسر التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والاتجار بها وتعاطيها[3].

[1] الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، المادة 4 (ج).

[2] E/INCB/2022/4.

[3] تقرير المخدرات العالمي 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

2- ولا يزال التعاون الدولي الذي تدعمه معاهدات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بمراقبة المخدرات يمنع تسريب المواد من قنوات التجارة الدولية المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. ولكن المجرمين تكيفوا أيضاً مع البيئة المعلوماتية والتكنولوجية الجديدة. ويتوافق نمو الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت مع الاتجاه الأوسع في استخدام الإنترنت والتجارة التي تُيسر عبر الإنترنت. وقد تطور دور الإنترنت في الاتجار بالمخدرات وفي الحصول على السلائف الكيميائية والمعدات اللازمة لصنع المخدرات غير المشروعة، ولكنه لم يسفر بعد عن تغيير جذري في سلاسل توريد المخدرات. ولا تزال حصة المعاملات غير المشروعة التي تجري عبر الإنترنت تنمو كل عام، مشكلة نسبة أكبر من السوق العالمية للمخدرات غير المشروعة، التي تقدر بما يتراوح بين 200 بليون دولار و600 بليون دولار[4]. وتتمتع أسواق المخدرات التي تيسرها الإنترنت بإمكانات كبيرة لتوسع إضافي في ظل استمرار تطور المكونات التكنولوجية وتزايد أعداد سكان العالم الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي[5].

3- ورجوعا إلى وقت مبكر هو عام 2000، أعربت لجنة المخدرات، في قرارها 8/43، عن تصميمها على الحد من توافر المستحضرات الصيدلانية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة للاستخدام في أغراض غير مشروعة من خلال إساءة استعمال الشبكة العالمية ("الويب")[6]. وفي عام 2009، نشرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروع عبر الإنترنت[7]. وقد تناول الفصل الأول من التقرير السنوي للهيئة لعام 2015، المعنون "حماية صحة الإنسان ورفاهه: التحديات والفرص في مجال المراقبة الدولية للمخدرات" المشكلة الناشئة المتمثلة في استخدام الإنترنت في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. وفي قسم الاستنتاجات والتوصيات من ذلك الفصل المواضيعي، جرى التأكيد على ضرورة توسيع الدول لنطاق تدابير التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة وتكنولوجيا التسويق المستخدمة للتشجيع على تعاطي المخدرات للأغراض غير الطبية وتسهيله من خلال استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي[8]. وعلاوة على ذلك، تناول التقرير السنوي للهيئة لعام 2021 استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج الاستخدام غير الطبي للمخدرات باعتباره مشكلة عالمية[9].

4- وفي الوقت الحالي، تتمثل التحديات الملحة على المستوى الكلي أمام المراقبة الدولية للمخدرات في إساءة استعمال السلائف الكيميائية المحورة والأولية والمؤثرات النفسانية الجديدة وتسريبها من التجارة الداخلية وتطور تلك المواد، بما في ذلك المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية، التي لا تخضع للمراقبة الدولية. وعلى المستوى الجزئي، أدت الإنترنت وبوجه خاص وسائل التواصل الاجتماعي، بالاقتران مع تكنولوجيات التشفير، إلى زيادة توافر المخدرات في السوق غير المشروعة، مما زاد من الصعوبات التي تواجهها سلطات إنفاذ القانون في منع الاتجار بالمخدرات.

5- وتلزم المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات الدول الأطراف باتخاذ خطوات لمنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة إلى قنوات غير مشروعة، مع العمل في الوقت نفسه على تيسير توافرها للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. وفي ظل سوق عالمية الطابع، يتطلب الحد من العرض غير المشروع تعاونا دوليا، حتى على مستوى مرحلة الإنتاج. وتمثل استبانة المعاملات المشبوهة عبر الإنترنت تحدياً نتيجة لإخفاء ذلك النوع من المعاملات في عمليات تجارة مشروعة. ولتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، يتعين على الدول الأطراف تنفيذ مناهج شاملة ومتوازنة لتنظيم الأسواق الجديدة عبر الإنترنت[10]. ويتطلب هذا الأمر التركيز المناسب على خفض العرض والطلب غير المشروعين بالنسبة للمخدرات وتعزيز البحث وتبادل المعرفة.

باء- الفرص التي تتيحها الإنترنت لمنع استعمال المخدرات للأغراض غير الطبية

6- توضح خدمات التطبيب عن بعد وصيدليات الإنترنت ازدواجية التحديات والفرص التي تنطوي عليها هذه الخدمات. إذ تنطوي هذه الخدمات على إمكانيات عظيمة لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، ولكنها تمكن في الوقت نفسه الجهات الفاعلة غير الشرعية من الاختباء بين مقدمي الخدمات الشرعيين. ويمثل التطبيب عن بعد أحد الخيارات السريعة النمو في مجال تقديم الرعاية الصحية[11]. ومن خلال الاتصال

World Drug Report 2005, vol. 1, *Analysis* (United Nations publication, 2005); and Harry R. Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets: inequality and opportunity", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 801–802.

Judith Aldridge, Alex Stevens and Monica Barratt, "Harms, benefits and the policing of cryptomarkets: a response to commentaries", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 802–804; Judith Aldridge, Alex Stevens and Monica Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase the harms of illicit drugs?", *Addiction*, vol. 113, No. 5 (2018), pp. 789–796; European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA) and European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), *EU Drug Markets: Impact of COVID-19* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2020); and *World Drug Report 2023*, booklet 2, *Contemporary Issues on Drugs* (United Nations publication, 2023), chap. 7.

E/INCB/2022/4.

منشورات الأمم المتحدة، 2009.

E/INCB/2015/1، الفصل الأول.

E/INCB/2021/1.

E/INCB/2022/1.

Laura Hoffman, "Shedding light on telemedicine and online prescribing: the need to balance access to health care and quality of care", *American Journal of Law and Medicine*, vol. 46, Nos. 2 and 3 (July 2020), pp. 237–251; and Kostas Mouratidis and Apostolos Papagiannakis, "COVID-19, Internet, and mobility: the rise of telework, telehealth, e-learning, and e-shopping", *Sustainable Cities and Society*, vol. 74 (2021), p. 103182.

بالشبكة العالمية، يتمكن الأطباء من تحرير وصفات طبية عبر الإنترنت، ولكن عددا من الدراسات يشير إلى وجود علاقة بين التطبيب عن بعد والإفراط في الوصفات الطبية[12]. وبالنسبة للمستهلكين، تقدم صيدليات الإنترنت تكاليف أقل وتوفر الراحة والخصوصية، في حين يمكن للشركات توفير النفقات وزيادة قدرتها التنافسية[13].

7- ولأغراض توفير خدمات العلاج وإعادة التأهيل والرعاية اللاحقة وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات، يمثل التطبيب عن بعد مورداً إضافياً قيماً للوصول إلى المرضى[14]، وينطوي تقديم الخدمات المرتبطة بالعلاج من المخدرات عبر الإنترنت على إمكانات عظيمة[15]. وتكرس منتديات متعددة لمناقشة المواضيع المتعلقة بالمخدرات. ويمكن أن تتعلق هذه المناقشات بمسائل لوجستية عملية عن اشتراء المخدرات على نحو غير مشروع، مثل تسمية البائعين المحتالين ووصف التدابير الأمنية عبر الإنترنت[16]، ولكن الناس يناقشون أيضا المخاطر الكامنة في تعاطي المخدرات[17]. ويمكن أن تكون هذه المعلومات ذات طابع محلي للغاية وتتضمن تحذيرات بشأن ما يواجه من العقاقير المخدرة المغشوشة[18]. وعلى الرغم من أن تبادل المعارف هذا يمثل عنصرا إيجابيا، فمن غير المعروف ما إذا كان يرتبط بتخفيضات كبيرة في التكاليف الإجمالية المتصلة بالصحة، لأن الأشخاص الذين يتم الوصول إليهم على هذا النحو نادرا ما يكونون بين الفئات الأشد ضعفا من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[19].

8- ويمكن للسلطات الصحية الوطنية أن تحسن استخدامها لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي لكي تصل إلى الشباب بنصائح للوقاية من تعاطي المخدرات وتحذيرات صحية ولكي توفر معلومات عن مواقع طلب المساعدة وكيفية طلبها بشأن تعاطي المخدرات الإشكالي. وتقر الهيئة بالجهود التي تبذلها بعض الحكومات والمنظمات الدولية للاستفادة من الإنترنت في منع تعاطي المخدرات وتحسين مراقبة المخدرات على الصعيدين الوطني والدولي.

جيم- التحديات التي تطرحها الإنترنت في مجال مراقبة المخدرات

9- تربط شبكة الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين للسلع المشروعة وغير المشروعة في جميع أنحاء العالم. ويمكن للمتجرين بالمخدرات الوصول إلى جمهور واسع على المستوى الدولي من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات الإلكترونية للترويج لمنتجاتهم. ويتسم التواصل عبر الإنترنت بين البائعين والمشترين المحتملين بالسرية، بل قد يكون مشفرا في بعض الحالات، ويضيع وسط التدفق الهائل من الرسائل وأنشطة التجارة الإلكترونية المشروعة. ولا شك أن الحجم الهائل للاتصالات على هذه المنصات يجعل مسألة مراقبتها من جانب السلطات التنظيمية أمراً شديد الصعوبة، حتى وإن تركت الاتصالات آثاراً رقميةً. ويتسم اتخاذ الإجراءات القانونية والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار المنفذة عبر الإنترنت بالتعقيد. فهناك مسائل تتعلق بالولاية القضائية بسبب النطاق العالمي لجرائم الاتجار بالمخدرات التي تيسرها الإنترنت، كما يمكن لمرتكبي هذه الجرائم نقل أنشطتهم إلى أقاليم تكون فيها إجراءات إنفاذ القانون أقل صرامة وتفرض فيها عقوبات جنائية أخف أو يمكنهم العمل من مقرات تقع في بلدان تتيح لهم تجنب قواعد تسليم المطلوبين.

10- وتواجه سلطات إنفاذ القانون مهمة بالغة الصعوبة في التعامل مع تكنولوجيات وابتكارات التشفير الجديدة، مثل استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية لإخفاء عنوان بروتوكول الإنترنت للمستخدمين، بالاقتران مع الحماية التقليدية لحرية التعبير والحق في عدم الكشف عن الهوية واستخدام اللغات العامية ورموز الإيموجي. وعلى الرغم من صعوبة التحقيق في المسؤولية الجنائية وإسنادها للأفراد، يكفي أن يرتكب المتجرون بالمخدرات خطأ واحداً لكي تتمكن سلطات إنفاذ القانون من تحديد هويتهم[20].

11- وفي الآونة الأخيرة، استغلت جماعات إجرامية منظمة في أوروبا تكنولوجيات قائمة على الإنترنت في تهريب المخدرات باستخدام هواتف ذكية معدلة أو هواتف مشفرة "cryptophones" أو هواتف مزودة ببرنامج التشفير "PGP" تشغل برمجية الرسائل المشفرة "إنكرو تشات" وبرمجيات مماثلة. واعتقد أعضاؤها أن اتصالاتهم كانت محاطة بالسرية، إلا أن سلطات إنفاذ القانون تمكنت من فك تشفير محادثاتهم، وأسقطت عدة أهداف عالية القيمة بداية من عام 2021. ففي فرنسا وحدها، تمكنت قوات الدرك الوطنية من جمع أكثر من 120 مليون رسالة نصية من 60 000 هاتف محمول، تحتوي على بيانات يمكن تتبعها إلى

(12) Tim K. Mackey, Bryan A. Liang and Steffanie A. Strathdee, "Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs: the need for reform", *Journal of Medical Internet Research*, vol. 15, No. 7 (July 2013), pp. e14.

(13) Sia Chong Hock, Mervyn Ming Xuan Lee and Lai Wah Chan, "Regulating online pharmacies and medicinal product e-commerce", *Pharmaceutical Engineering*, vol. 39, No. 6 (November/December 2019).

(14) E/INCB/2022/1.

(15) تقرير المخدرات العالمي 2022.

(16) James Martin, Jack Cunliffe and Rasmus Munksgaard, *Crypto-markets: A Research Companion* (Bingley, United Kingdom, Emerald Group Publishing, 2019).

(17) Angus Bancroft, "Responsible use to responsible harm: illicit drug use and peer harm reduction in a darknet cryptomarket", *Health, Risk and Society*, vol. 19, Nos. 7 and 8 (December 2017), pp. 336–350.

(18) Aldridge, Stevens and Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase".

(19) Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets".

(20) United States, Department of Justice, "Administrators of Deep-DotWeb indicted for money-laundering conspiracy, relating to kickbacks for sales of fentanyl, heroin and other illegal goods on the darknet", press release, 8 May 2019; and Europol, "Bitzlato: senior management arrested", press release, 23 January 2023.

أكثر من 100 بلد[21]. وأسفرت القضايا الجنائية اللاحقة في عدة بلدان أوروبية عن عدد غير مسبوق من الإدانات بجرائم واسعة النطاق تتعلق بالاتجار بالمخدرات والقتل والأسلحة[22]. ويتضح مما سبق أن الاتصالات المشفرة عبر الإنترنت سلاح ذو حدين، فهي آمنة بالنسبة للمجرمين، ولكن إلى حين.

الهواتف المشفرة Cryptophones هي هواتف ذكية مصممة خصيصا بطرق تشفير محسنة، تحمي جميع نُظم الاتصالات. وبينما تشابه معداتها الهواتف المحمولة العادية، فإن تميزها الرئيسي يكمن في برامج التشفير المتقدمة. وتعطي هذه الأجهزة الأولوية للأمان والخصوصية، وتقدم ميزات مثل المكالمات والرسائل النصية المشفرة، والإقلاع الآمن للجهاز، وحماية محمِّل الإقلاع، وإجراءات الأمان على مستوى الأجهزة لمنع العبث.

12- وتتباين إمكانية الوصول إلى الإنترنت بين منطقة وأخرى، بل وداخل البلدان نفسها، إلا أن أهميتها تتزايد يوماً بعد يوم في كل مكان، ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه. ففي البلدان الغربية، يحصل الصغار عادةً على أول هاتف محمول لهم بين سن 7 و10 سنوات، ويمارس المراهقون نسبة متزايدة من أنشطتهم الاجتماعية عبر الإنترنت[23]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يستخدم نحو 40 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و12 سنة وسائل التواصل الاجتماعي، ويقضي المراهقون عدة ساعات يومياً على وسائل التواصل الاجتماعي، بمتوسط 3,5 ساعات وفقاً لأحد الاستطلاعات[24]. ويفيد نحو نصف المراهقين في الولايات المتحدة بأنهم يستخدمون الإنترنت "بصورة دائمة تقريباً"، أي أن النسبة بلغت ضعف الرقم المسجل منذ ثمانية سنوات فقط[25]. ولكن هذه الزيادة في الوقت الذي يقضيه الأطفال على الإنترنت تزامنت مع انخفاض في السلوكيات المحفوفة بالمخاطرة لدى المراهقين، بما في ذلك تعاطي مواد الإدمان والاشتباكات البدنية. ويؤدي قضاء وقت أقل في الأنشطة الاجتماعية غير المنظمة مع الأقران في الأماكن العامة إلى تقليل فرص ومغريات ارتكاب الجرائم التقليدية[26].

13- ويظهر تطور استخدام الإنترنت خلال فترة 30 عاماً كيف استطاع موزعو المخدرات تكييف سلوكياتهم من أجل الحد من مخاطر القبض عليهم[27]. وتطلب الأمر في البداية التحول من نمط الأسواق المفتوحة في الشوارع إلى نمط البيع في الأماكن المغلقة الداخلية. ويمثل التوزيع عبر الإنترنت امتداداً لاستغلال مرتكبي الجرائم للتكنولوجيا[28]. ولا يوجد اتجاه موحد للالتزام بالسرية، إذ تلجأ بعض قطاعات التجارة عبر الإنترنت إلى "التخفي" من خلال استخدام برمجيات لامركزية واتصالات مشفرة، بينما تتزايد جرأة البعض الآخر ويستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية. وقد ركزت الأبحاث المتاحة حول هذه المسائل حتى الآن على بلدان الشمال العالمي وأستراليا ونيوزيلندا.

1- الأسواق المشفرة: التحول نحو البيع بالجملة

14- الأسواق المشفرة هي أسواق تعمل عبر الشبكة الخفية وتقع على الشبكة العميقة. وتتضمن الشبكة العميقة محتوى لا تجري فهرسته بواسطة محركات البحث، على سبيل المثال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني، وتشكل الشبكة العميقة 96 في المائة من إجمالي حركة المرور عبر الإنترنت. ولا يمكن الوصول إلى أسواق الشبكة الخفية إلا من خلال برمجيات محددة، مثل شبكات بروكسي الوكيلة العاملة بالتوجيه البصلي (Onion Router) أو اختصارا "تور" (Tor) وهي تستخدم شفرة الخصوصية الجيدة بي-جي-بي "PGP" لإخفاء رسائل البريد الإلكتروني والعملات المشفرة المقدمة لعمليات الدفع[29]. وقد لفتت الأسواق المشفرة انتباه الرأي العام لأول مرة في عام 2013 عند اعتقال مدير موقع "طريق الحرير 2" (Silk Road 2.0). ومنذ ذلك الحين، ألقت أجهزة إنفاذ القانون في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القبض على عشرات من مديري المواقع ووجهت إليهم اتهامات بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتآمر[30].

(21) Jan-Jaap Oerlemans and D.A.G van Toor, "Legal aspects of the Encro-Chat operation: a human rights perspective", *European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice*, vol. 30, Nos. 3 and 4 (2022), pp. 309–328.

(22) Europol, "DeepDotWeb shut down: administrators suspected of receiving millions of kickbacks from illegal dark web proceeds", press release, 8 May 2019; and Europol, "Double blow to dark web marketplaces", press release, 3 May 2019.

(23) Alex McCord, Philip Birch and Lewis A. Bizo, "Digital displacement of youth offending: scoping and understanding the issue", *Journal of Criminological Research, Policy and Practice*, vol. 8, No. 4 (June 2022), pp. 243–259.

(24) United States, Department of Health and Human Services, "Surgeon General issues new advisory about effects social media use has on youth mental health", press release, 23 May 2023.

(25) Emily A. Vogels, Risa Gelles-Watnick and David Massarat, "Teens, social media and technology 2022", Pew Research Center, 10 August 2022.

(26) Robert Svensson and others, "For whom do unstructured activities matters? The interaction between unstructured and structured activities in delinquency and cannabis use: a national self-report study", *Crime and Delinquency*, vol. 69, No. 10 (July 2022), pp. 2022–2045.

(27) Kim Moeller, Heith Copes and Andy Hochstetler, "Advancing restrictive deterrence: a qualitative meta-synthesis", *Journal of Criminal Justice*, vol. 46 (2016), pp. 82–93.

(28) Thomas Friis Søgaard and others, "Ring and bring drug services: delivery dealing and the social life of a drug phone", *International Journal of Drug Policy*, vol. 69 (2019), pp. 8–15; and Maria Tcherni and others, "The dark figure of online property crime: is cyberspace hiding a crime wave?", *Justice Quarterly*, vol. 33, No. 5 (2016), pp. 890–911.

(29) Martin, Cunliffe and Munksgaard, *Cryptomarkets*; and *World Drug Report 2023*, booklet 2.

(30) United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users face U.S. narcotics and money-laundering charges", press release, 3 May 2019; United States, Department of Justice, "Administrators of DeepDotWeb indicted for money-laundering conspiracy"; United States, Department of Justice, "Dozens of online 'dark markets' seized pursuant to the forfeiture complaint filed on Manhattan Federal Court in conjunction with the arrest of the operator of Silk Road 2.0", press release, 7 November 2014.

شبكة تور (Tor) هي شبكة تراكب، نظير إلى نظير، تسمح للأشخاص بتصفح الإنترنت دون كشف الهوية. وهي تستخدم طبقات متعددة من التشفير لإخفاء مصدر المعلومات ووجهتها على حد سواء. وتوجه شبكة تور حركة المرور على الإنترنت من خلال شبكة متطوعين عالمية تضم أكثر من 000 7 مرحّل (relay)، مما يصعّب تتبع نشاط أي مستخدم. وتحمي هذه البرمجية المجانية والمفتوحة المصدر الخصوصية الشخصية بإخفاء موقع المستخدم وطرائق استخدامه وحجبهما عن عمليات مراقبة الشبكة أو تحليل حركة المرور، مما يضمن إخفاء هوية عنوان بروتوكول الإنترنت (IP address) عبر نقاط الخروج من شبكة تور.

15- ويتولى مديرو المواقع عمليات التشغيل اليومية، ويحصلون رسوماً على المعاملات تتراوح قيمتها بين 8 و15 في المائة من المبيعات ويديرون أنظمة ضمان تتيح احتجاز الدفعات المستحقة للبائعين لحين تسليم البضاعة[31]. وتتباين تقديرات القيمة النقدية لهذه الأسواق تبايناً كبيراً. ففي عام 2021، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) إجمالي قيمة تجارة المخدرات في الأسواق المشفرة بما يقارب 315 مليون دولار سنوياً، بينما أشارت تقديرات أخرى إلى أن إجمالي المبيعات على المنصات الفردية يتراوح بين 36 مليون دولار و221 مليون دولار سنوياً[32]. ويحتمل أن تكون القيمة الإجمالية لتجارة الشبكة الخفية هذه قد تضاعفت أربع مرات من الفترة 2011–2017 إلى الفترة 2017–2020. ويتطلب شراء المخدرات من الأسواق المشفرة مستوى معينا من المعرفة الفنية، ومعظم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من الشباب والمتعلمين[33].

16- وأفاد المشترون أنهم يستخدمون هذه الأسواق لأنها تتيح لهم الوصول إلى المخدرات بجودة يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل. ويؤكد عدد محدود من اختبارات الاستدلال الجنائي العلمي أن المخدرات التي يُحصل عليها من الأسواق المشفرة أقل تعرضا لاحتمالات الغش ومعدلات نقائها أعلى مقارنة بالمخدرات المشتراة من الموردين خارج شبكة الإنترنت[34]. ويعتقد المشترون والبائعون على حد سواء أن المعاملات على الأسواق المشفرة أقل خطورة من حيث احتمالات الاحتيال والتعرض لعنف جسدي وتهديدات مقارنة بعمليات التبادل في الشوارع، بل وحتى عمليات التبادل مع التجار المعروفين والأصدقاء[35]. وعادةً لا يعمل البائعون إلا لمدة نصف عام تقريباً ولا يتعاملون إلا مع عدد قليل من المشترين[36]، وتتركز التجارة بوجه عام في عدد قليل من البائعين الرئيسيين الذين يجنون معظم الأرباح[37].

تقوم شبكة الـ VPN، أو الشبكة الخصوصية الافتراضية بربط أجهزة الحواسب بشكل آمن عبر شبكة الإنترنت العامة. وتتيح إمكانية الوصول للشبكات الخاصة، مع تعزيز الأمان، وتقليل تكاليف الاتصالات وتوفير المرونة للعمل عن بعد. ويمكن للشبكات الخصوصية الافتراضية تجنب رقابة شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من شيوع التشفير في تلك الشبكات فهو ليس خاصية متأصلة فيها. ويقام الاتصال من خلال بروتوكولات نفقية، تمكن الشبكة الخصوصية الافتراضية القائمة على شبكة الإنترنت العامة من تقديم بعض مزايا شبكة خصوصية واسعة.

17- وتستخدم معظم الأسواق اللغة الإنكليزية، ولكن سوق هايدرا الموجهة نحو الناطقين باللغة الروسية أصبحت في عام 2019 أكبر أسواق الشبكة الخفية في العالم قبل تعطيلها نهائيا في عام 2022[38]. وأخذت الشحنات العابرة للحدود الدولية في الانخفاض مع مرور الوقت، والأسواق المشفرة تخدم غالبا الأسواق الوطنية[39]. وقد تستخدم هذه الأسواق المشفرة مخابئ أو نقاط تسليم لإيصال المخدرات. إذ يرسل البائع موقع المخدرات باستخدام تكنولوجيا مستندة إلى النظام العالمي لسواتل الملاحة في تطبيق مراسلات لحظية مشفرة. ويمكن للمشتري بعد

(31) United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users"; and Martin Horton-Eddison and Matteo Di Cristofaro, "Hard interventions and innovation in crypto-drug markets: the escrow example", Global Drug Policy Observatory, *Policy Brief*, No. 11 (2017), pp. 16–27.

(32) Naoki Hiramoto and Yoichi Tsuchiya, "Measuring dark web marketplaces via bitcoin transactions: from birth to independence", *Forensic Science International: Digital Investigation*, vol. 35, art. No. 301086 (December 2020).

(33) Venkataraman Bhaskar, Robin Linacre and Machin Stephen, "The economic functioning of online drugs markets", *Journal of Economic Behavior and Organization*, vol. 159 (2019), pp. 426–441; and *World Drug Report 2022*.

(34) Fernando Caudevilla and others, "Results of an international drug testing service for cryptomarket users", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 38–41.

(35) Monica J. Barratt, Jason A. Ferris and Adam Winstock, "Safer scoring? Cryptomarkets, social supply and drug market violence", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 24–31; and Andréanne Bergeron and others, "The success rate of online illicit drug transactions during a global pandemic", *International Journal of Drug Policy,* vol. 99, art. No. 103452 (2022).

(36) Lukas Norbutas, "Offline constraints in online drug marketplaces: an exploratory analysis of a cryptomarket trade network", *International Journal of Drug Policy*, vol. 56 (2018), pp. 92–100; and *World Drug Report 2022*.

(37) Scott W. Duxbury and Dana L. Haynie, "Network embeddedness in illegal online markets: endogenous sources of prices and profit in anonymous criminal drug trade", *Socio-Economic Review*, vol. 21, No. 1 (January 2023), pp. 25–50; Scott W. Duxbury and Dana L. Haynie, "The network structure of opioid distribution on a darknet cryptomarket", *Journal of Quantitative Criminology*, vol. 34 (2018), pp. 921–941; and Vincent Harinam, "Dealings on the dark web: an examination of the trust, consumer satisfaction, and the efficacy of interventions against a dark web cryptomarket", PhD thesis, University of Cambridge, 2021.

(38) Anastasia Meylakhs and Ramil Saidashev, "A qualitative analysis of the Russian cryptomarket Hydra", *Kriminologisches Journal*, vol. 3 (2021), pp. 169-185; and Jonathan Reed, "World's largest darknet market shut down, $25 million in bitcoin seized", *Threat Hunting,* 8 June 2022.

(39) David Décary-Hétu, Masarah Paquet-Clouston and Judith Aldridge, "Going international? Risk taking by cryptomarket drug vendors", *International Journal of Drug Policy,* vol. 35 (2016), pp. 69–76; and Jakob Demant and others, "Going local on a global platform: a critical analysis of the transformative potential of cryptomarkets for organized illicit drug crime", *International Criminal Justice Review*, vol. 28, No. 3 (September 2018), pp. 255–274.

ذلك استلام المخدرات دون أن يلقى البائع أبداً[40]. وفي الآونة الأخيرة، ظهرت أسواق في آسيا وأمريكا الجنوبية، وقد يتغير التوزيع الجغرافي العام للأسواق على خلفية توسع الشبكة الخفية ووصولها إلى هاتين المنطقتين[41].

18- ويأخذ في الازدياد أيضا متوسط حجم المعاملات في الأسواق المشفرة. وهناك على ما يبدو تحول باتجاه زيادة كمية مبيعات الجملة من المخدرات من نوع "الإكستاسي" تليها المؤثرات الأفيونية (يُقصد بلفظ "مبيعات الجملة" الكميات التي يزيد ثمنها على 000 1 دولار أمريكي)[42]. ويؤكد هذا الاتجاه أن الأسواق المشفرة ترتكز على أسواق المخدرات التقليدية، وأنها قد تعمل كجهات وسيطة افتراضية تربط تجار الجملة بالبائعين الذين يشترون المخزونات لتوزيعها على الأرض[43]. وقد تزامن تغير جدولة الهيدروكودون في الولايات المتحدة مع زيادة مستمرة في تجارة المؤثرات الأفيونية من خلال الأسواق المشفرة[44].

19- وعلى الرغم من اعتقال عدد من مديري الأسواق المشفرة وانتشار أخبار تلك الاعتقالات على نطاق واسع، أثبتت المنظومة العامة قدرتها على الصمود، وإن كانت تتسم بالتقلب[45]. وقد تختفي الأسواق فجأة، سواء بسبب حملات إنفاذ القانون أو نتيجة عمليات خداع واحتيال ينفذها مديروها[46]. ويعمل الأشخاص الذين يستخدمون هذه النظم على تكييف أو على استحداث خصائص تخفف جوانب الضعف الأمنية مثل أساليب التحقق التي تمكن المستخدمين من الاستمرار بنفس اسم المستخدم ودرجات تصنيف السمعة في سوق جديدة[47]. ويبدو أن التطور التالي سيكون هو الابتعاد عن استخدام برمجية "تور" والاتجاه نحو استخدام مشروع الإنترنت المخفية (I2P) وما شابهه من أدوات الشبكة الخفية "الحقيقية" التي لها شبكاتها الخاصة وذلك نتيجة تمكن سلطات إنفاذ القانون من شن حملات ناجحة ضد "تور"[48].

برنامج الخصوصية الجيدة جدا (Pretty Good Privacy) أو PGP هو برنامج أمان يتيح الاتصال الآمن من خلال فك شفرة الرسائل أو تشفيرها والمصادقة على التوقيع الرقمي وتشفير الملفات. وطور فيل زيمرمان البرنامج في عام 1991، وهو يمثل شكلا رائدا من برمجيات التشفير بمفتاح عام. وهو يشفر الرسائل النصية والبريد الإلكتروني والملفات وغير ذلك ويفك تشفيرها باتباع معيار الخصوصية الجيدة جدا المفتوح (RFC 4880) من أجل تشفير البيانات.

2- وسائل التواصل الاجتماعي: زيادة التوافر المحلي

20- بدأ استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية كأسواق محلية للمخدرات غير المشروعة والمواد غير الخاضعة للمراقبة ذات التأثير المماثل. وهناك حالياً الآلاف من صغار التجار الذين يبيعون المخدرات في جماعات إلكترونية محلية، ولكن لا يُعلم على وجه الدقة حجم انتشار المشكلة والبلدان التي تنتشر فيها أكثر من غيرها[49]. وهذا المحتوى غير اللائق متاح على نطاق واسع ويصل إليه الأطفال والمراهقون. ولا يقتصر هذا النشاط على منصات بعينها، فمشهد وسائل التواصل الاجتماعي دائم التغير، وتختلف التطبيقات الأكثر انتشاراً وشهرة من وقت لآخر ومن فئة عمرية لأخرى[50]. وتوفر كل منصة للبائعين المحتملين مساحة يمكن تعديلها لتصبح سوقاً لتجارة المخدرات[51].

[40] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and Meylakhs and Saidashev, "A qualitative analysis of the Russian cryptomarket Hydra".

[41] تقرير المخدرات العالمي 2022.

[42] Judith Aldridge and David Décary-Hétu, "Hidden wholesale: the drug diffusing capacity of online drug cryptomarkets", *International Journal of Drug Policy*, vol. 35 (2016), pp. 7–15; and *World Drug Report 2023*.

[43] Samantha J. Brown, Jonathan C. Reid and Wesley Myers, "'Let's talk about stealing Sh* t': online socialization and its potential to influence offline offending", *Crime and Delinquency* (2023); and EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*.

[44] James Martin and others, "Effect of restricting the legal supply of prescription opioids on buying through online illicit marketplaces: interrupted time series analysis", *BMJ*, vol. 361 (2018).

[45] David Décary-Hétu and Luca Giommoni, "Do police crackdowns disrupt drug cryptomarkets? A longitudinal analysis of the effects of Operation Onymous", *Crime, Law and Social Change*, vol. 67, No. 1 (February 2017), pp. 55–75; and Hiramoto and Tsuchiya, "Measuring dark web marketplaces via bitcoin transactions".

[46] Bhaskar, Linacre and Stephen, "The economic functioning of online drugs markets"; and Joe Van Joe Van Buskirk and others, "The recovery of online drug markets following law enforcement and other disruptions", *Drug and Alcohol Dependence*, vol. 173 (2017), pp. 159–162; and *World Drug Report 2023*.

[47] Isak Ladegaard, "Open secrecy: how police crackdowns and creative problem-solving brought illegal markets out of the shadows", *Social Forces*, vol. 99, No. 2 (December 2020), pp. 532–559.

[48] Marie-Helen Maras and others, "Decoding hidden darknet networks: what we learned about the illicit fentanyl trade on AlphaBay", *Journal of Forensic Sciences*, vol. 68, No. 5 (September 2023).

[49] United States, Drug Enforcement Administration (DEA), "DEA Washington warns of deadly counterfeit drugs on social media", press release, 23 July 2021; Ashly Fuller and others, "Understanding and preventing the advertisement and sale of illicit drugs to young people through social media: a multidisciplinary scoping review", *Drug and Alcohol Review* (2023).

[50] Brooke Auxier and Monica Anderson, "Social media use in 2021" (Washington D.C., Pew Research Center, 2021); Emily A. Vogels, Risa Gelles-Watnick and David Massarat, "Teens, social media and technology 2022" (Washington D.C., Pew Research Center, 2022); United States, Department of Health and Human Services, Office, "Social media and youth mental health: the U.S. Surgeon General's Advisory" (Washington D.C., Office of the U.S. Surgeon General, 2023).

[51] Robin van der Sanden and others, "The use of Discord servers to buy and sell drugs", *Contemporary Drug Problems*, vol. 49, No. 4 (April 2022), pp. 453–477.

21- ويمكن أن تبدأ عملية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات ببحث المشتري عن الوسمات (الهاشتاغ) المرتبطة بالمخدرات أو بمتابعة صفحات شخصية تعلن عن بيع المخدرات من خلال استخدام صور للمنتجات ومقاطع فيديو لها أو توصيفات أو وسمات أو رموز إيموجي على منشورات ذات صلة. ويستطيع المشترون الاتصال ببائع قريب منهم، ويكشف لهم ذلك البائع بعدئذ عن بيانات الاتصال به، مستخدما عادة تطبيقات الرسائل المزودة بخاصية التشفير الكامل وإمكانيات الرسائل المؤقتة حيث تحذف الرسالة بعد فترة أو من خلال الشبكات الخاصة الافتراضية. وفي العادة يجري التبادل النهائي للأموال مقابل المخدرات وجهاً لوجه على المستوى المحلي وذلك بلقاء في مكان عام أو عند التوصيل إلى المنزل، وفي غضون ساعة واحدة في أغلب الأحيان[52].

22- وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي طريقة مريحة للغاية لشراء المخدرات زادت من الخيارات المتاحة أمام المشترين؛ وتزيل سهولة الحصول على المخدرات بهذه الطريقة الحواجز العمرية التي تظهر في سلاسل التوريد التقليدية. وينتشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لشراء المخدرات بشكل أكبر بين المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 سنة. ومن المرجح أن يعاني مشترو المخدرات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من غيرهم من انخفاض قدرتهم على ضبط النفس ومشكلات في صحتهم العقلية من قبيل ارتفاع الضغط النفسي وينخرطون في سلوكيات المقامرة القهرية والإفراط في استخدام شبكة الإنترنت[53].

23- وتظهر أبحاث محدودة أن البائعين يعلنون في أغلب الأحيان عن القنب والكوكايين يليها عقار الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA). وتختلف الأسواق المشفرة عن أسواق وسائل التواصل الاجتماعي في أمر واحد وهو متوسط الكميات التي يعرضها البائعون. إذ يعرض الكوكايين بكميات أقل على وسائل التواصل الاجتماعي (حوالي 5 غرامات) مقارنة بالأسواق المشفرة (حوالي 15 غراماً) بينما يعرض القنب بكميات تصل إلى حوالي 10 غرامات على وسائل التواصل الاجتماعي مقارنة بكميات تصل إلى 20 غراماً في الأسواق المشفرة[54]. وتشمل هذه التجارة أيضا الاستعمال غير الطبي لعقاقير الوصفات الطبية. ويمكن لفئات المرضى الأكثر تعرضا لتعاطي المخدرات الوصول إلى عقاقير الوصفات الطبية لاستعمالها في أغراض غير طبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي[55]. وكشفت إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية عن حبوب مقلدة تروج على أنها مؤثرات أفيونية وبنزوديازيبينات على تطبيقات شهيرة لوسائل التواصل الاجتماعي[56]. فعلى تويتر تضمنت نسبة أقل من 1 في المائة من التغريدات المتعلقة بمبيعات المخدرات بيع المؤثرات الأفيونية. بينما تضمنت نسبة إجمالية قدرها 90 في المائة منها روابط تشعبية مدمجة، ولكن لم يعمل إلا نصفها. وكانت الروابط التي تعمل تقود عادة إلى مواقع إلكترونية لبيع أدوية الوصفات الطبية بشكل غير قانوني[57].

3- منصات التجارة الإلكترونية المشروعة

24- في السنوات القليلة الماضية، عززت المشاريع العالمية للهيئة التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات التجارة الإلكترونية من أجل منع إساءة استخدام أسواقها في التسويق غير المشروع للسلائف والمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية. وتراقب هذه المشاريع العروض التي ينشرها البائعون المشبوهون وطلبات الشراء من المشترين المحتملين في أسواق التجارة الإلكترونية المشروعة الرئيسية. وتتعلق معظم تلك المنشورات المشبوهة بالسلائف والمواد الناشئة حديثاً أو غير المجدولة – وليس بالمواد المجدولة دولياً – إذ لن يلاحظ تلك المنشورات سوى المشاهدين ممن لديهم معرفة بتلك المواد غير المجدولة. وأسواق المعاملات التجارية بين الشركات أكثر عرضة لإساءة استخدامها مقارنةً بتلك المخصصة للمعاملات بين الشركات والمستهلكين[58].

25- وفي إطار برنامج "غريدس"، عُقد ما يزيد على 10 اجتماعات إقليمية وأقاليمية بهدف تيسير التعاون الطوعي أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تبرم بين الحكومات والقطاعات الأكثر عرضة لإساءة الاستخدام، وتحديداً قطاعات صنع المواد الخطرة وتسويقها ونقلها وكسب المال منها وقطاعات

(52) Silje Anderdal Bakken and Jakob Demant, "Sellers' risk perceptions in public and private social media drug markets", *International Journal of Drug Policy*, vol. 73 (2019), pp. 255–262; Jakob Demant ando others, "Drug dealing on Facebook, Snapchat and Instagram: a qualitative analysis of novel drug markets in the Nordic countries", *Drug and Alcohol Review*, vol. 38, No.4 (May 2019), pp. 377–385; Leah Moyle and others, "# Drugsforsale: an exploration of the use of social media and encrypted messaging apps to supply and access drugs", *International Journal of Drug Policy*, vol. 63 (2019), pp. 101–110; and *World Drug Report 2023*, booklet 2.

(53) Atte Oksanen and others, "Social media and access to drugs online: a nationwide study in the United States and Spain among adolescents and young adults", *European Journal of Psychology Applied to Legal Context*, vol. 13, No. 1 (January 2021), pp. 29–36; Robin van der Sanden and others, "Predictors of using social media to purchase drugs in New Zealand: findings from a large-scale online survey", *International Journal of Drug Policy*, vol. 98, art. No. 103430 (December 2021); and van der Sanden and others, "The use of Discord servers to buy and sell drugs".

(54) Kim Moeller, Rasmus Munksgaard and Jakob Demant, "Illicit drug prices and quantity discounts: a comparison between a cryptomarket, social media, and police data", *International Journal of Drug Policy*, vol. 91, art. No. 102969 (2021).

(55) Mackey, Liang and Strathdee, "Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs".

(56) United States, DEA, "DEA Washington warns of deadly counterfeit drugs on social media".

(57) Tim K. Mackey and others, "Twitter-based detection of illegal online sale of prescription opioid", *American Journal of Public Health*, vol. 107, No. 12 (December 2017), pp. 1910–1915; and Tim K. Mackey and Gauurvika Nayyar, "Digital danger: a review of the global public health, patient safety and cybersecurity threats posed by illicit online pharmacies", *British Medical Bulletin*, vol. 118, No. 1 (June 2016), pp. 110–126.

(58) E/INCB/2022/4.

الخدمات المتصلة بالإنترنت[59]. ونجحت القطاعات التي شاركت في الاجتماعات في توسيع التعاون فيما بينها ليشمل مجالات مثل استخدام التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ومسجلي أسماء النطاقات ومحركات البحث بهدف منع الاستهداف الإلكتروني للقطاعات الأربعة المذكورة من أجل الاتجار بالمواد الخطرة، ولاسيما المؤثرات النفسانية الجديدة، والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وما يتصل بها من سلائف كيميائية. وأسفرت هذه الاجتماعات عن أكثر من 100 توصية عملية، مما أدى إلى إصدار مجموعتين من الوثائق الإرشادية حول تعزيز شراكات القطاعين العام والخاص مع الخدمات المتصلة بالإنترنت مع تسليط الضوء على المشكلات الشائعة والتوصيات العملية وإعداد قوائم مرجعية يسهل اتباعها للحكومات وشركائها من القطاع الخاص.

26- وكان لتطبيق التوصيات الواردة في تلك الوثائق نتائج عملية، من بينها تحديد القوائم المشبوهة التي تعرض منتجات عالية الجرعات من الترامادول وهيدروكلوريد الكيتامين على منصة رئيسية للتجارة الإلكترونية في إحدى بلدان إفريقيا، وطلبت السلطات الحكومية من شركة التجارة الإلكترونية المساعدة في استبانة البائع، مما أدى إلى عمليات اعتقال وإلى مصادرة المنتجات غير المشروعة. وبالمثل، حددت إحدى شركات التجارة الإلكترونية الكبرى العاملة في أمريكا اللاتينية مجموعة من الإعلانات المشبوهة عن مادة القرطوم (*Mitragyna speciosa*)، وهي مادة نباتية غير مجدولة. وتمكنت الشركة، باستخدام شبكة جهات الاتصال الخاصة ببرنامج غريدس، من تبادل المعلومات مع السلطات المختصة، مما أدى إلى تحديد هوية البائع عبر الإنترنت وإلقاء القبض عليه. وفي حين أسفرت تلك الحالات عن تحديد المسؤولين عن تسويق البضائع واعتقالهم ومصادرة المواد غير المشروعة، تتطلب تلك التحقيقات موارد مكثفة وفي كثير من الأحيان تكتفي المنصات التي يجري الاتصال بها بمجرد حذف تلك الإعلانات، عادةً في غضون 24 ساعة.

4- صيدليات الإنترنت والتطبيب عن بعد

27- على النحو الذي أبرزته الهيئة في عام 2009[60]، كان شراء الأدوية خارج سلاسل التوريد المشروعة يمثل بالفعل مشكلة متفاقمة في ذلك الوقت. وأشارت دراسات أجريت في الآونة الأخيرة أن هذه المشكلة لا تزال قائمة في ثلثي بلدان العالم التي ليس لديها قوانين تنظم صراحة بيع المنتجات الدوائية عبر الإنترنت. وهذا يشكل مصدر قلق بالغ على الصحة العامة لأن كثيرا من المستهلكين يستخدمون الإنترنت في تشخيص ومعالجة أنفسهم[61].

28- ويمثل بيع المنتجات الطبية عبر الإنترنت جانباً متنامياً من نُظم الرعاية الصحية على الصعيد الدولي. وصيدليات الإنترنت ما هي إلا منصات تعرض بيع المواد التي تتطلب وصفات طبية، وكذلك المخدرات غير المشروعة. وعلى الرغم من وجود العديد من الصيدليات الشرعية والمرخصة، تهيمن المواقع غير القانونية على السوق العالمية[62]. والعقاقير الموصوفة طبياً من المواضيع الصحية التي يشيع البحث عنها عبر الإنترنت، وتقدر قيمة التجارة العالمية في المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة بنحو 4,4 بلايين دولار. وأدت حملة دولية قادها الإنتربول في عام 2021 إلى إغلاق آلاف من صيدليات الإنترنت المزيفة التي تعرض منتجات غير مشروعة، ومعظمها من أدوات اختبار فيروس كورونا (كوفيد-19) المزيفة أو غير المرخصة. وتدعم أبحاث أخرى ملاحظة أن هذه الظاهرة تنمو بسرعة كبيرة، ولكن الحجم الفعلي للسوق لا يزال غير معروف[63].

29- ويمكن العثور على صيدليات الإنترنت من خلال بحث بسيط عبر الإنترنت باستخدام مصطلح "صيدلية" أو أي كلمات أو مختصرات مقابلة بالإنكليزية. وتسفر عمليات البحث هذه عن نتائج تشير إلى عنوان إنترنت (URL) يعلن عن أدوية للبيع وبيانات للاتصال. وهنا، توفر صيدليات الإنترنت معلومات عن مدى توفر مواد مختلفة، وعن شروط الشحن، وبيانات الاتصال بشأن المعاملة النهائية وطريقة الدفع مقابل المنتج[64]. وتنشر تلك الصيدليات أيضاً روابط إعلانية من خلال التعليق على منشورات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتناول مواضيع ذات صلة. وتقدم في خانة التعليقات معلومات حول كيفية الاتصال بها باستخدام منصات مراسلة مشفرة تابعة لجهات خارجية، وتجيب عن الاستفسارات المتعلقة بتوفر الأدوية وأسعارها[65].

30- وخلصت دراسة استقصائية أجريت في الولايات المتحدة في ذروة جائحة كوفيد-19 إلى أن 18 في المائة من المشاركين في الدراسة اشتروا أدوية موصوفة طبياً عبر الإنترنت، واستخدموا مواقع وسائل التواصل الاجتماعي مثل Tumblr وWickr وPinterest للعثور على صيدليات

[59] المرجع نفسه.

[60] *Guidelines for Governments on Preventing the Illegal Sale of Internationally Controlled Substances through the Internet* (United Nations publication, Sales No. E.09.XI.6).

[61] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies".

[62] András Fittler and others, "Consumers turning to the Internet pharmacy market: cross-sectional study on the frequency and attitudes of Hungarian patients purchasing medications online", *Journal of Medical Internet Research*, vol. 20, No. 8 (August 2018); and Neal Shah, Jiawei Li and Tim K. Mackey, "An unsupervised machine learning approach for the detection and characterization of illicit drug-dealing comments and interactions on Instagram", *Substance Abuse*, vol. 43, No. 1 (2022), pp. 273–277.

[63] INTERPOL "Thousands of fake online pharmacies shut down in INTERPOL operation", 8 June 2021; INTERPOL, "USD 11 million in illicit medicines seized in global INTERPOL operation", 20 July 2022; and Grazia Orizio and others, "'Save 30% if you buy today': online pharmacies and the enhancement of peripheral thinking in consumers", *Pharmacoepidemiology and Drug Safety*, vol. 19, No. 9 (September 2010), pp. 970–976.

[64] Orizio and others, "'Save 30% if you buy today'".

[65] Shah, Li and Mackey, "An unsupervised machine learning approach".

الإنترنت[66]. وفي دراسة استقصائية أجريت على مرضى العيادات الخارجية في هنغاريا، تبين أن المشاركين الذين كثيراً ما يشترون السلع عبر الإنترنت كانوا أكثر ميلاً لشراء الأدوية عبر الإنترنت[67]. وكشفت دراسة تقارن تصورات المستهلكين المتعلقة بالأمان عند شراء الأدوية الموصوفة طبياً عبر الإنترنت أن صيدليات الإنترنت كان يُنظر إليها باعتبارها "آمنة نسبياً"، في حين كان يُنظر إلى استخدام تطبيقات الاتصال المشفرة (مثل Kik وQQ وTelegram وWeChat) لبيع وشراء الأدوية على أنه أقل أماناً. وكان الرجال أكثر ميلاً إلى اعتبار جميع المنصات عبر الإنترنت آمنة إلى حد ما على الأقل[68].

31- والمشكلة الرئيسية في صيدليات الإنترنت هي غياب المساءلة لضمان جودة المنتجات المشتراة. وتشير التقديرات إلى أن 96 في المائة من صيدليات الإنترنت لا تلتزم بالمتطلبات القانونية ومتطلبات السلامة، بل إن بعضها سرق معلومات بطاقة ائتمان العملاء. ويستحيل على المستهلكين تقييم ما إذا كانت الأدوية المشتراة من صيدليات الإنترنت مقلدة أو غير معتمدة أو حتى غير قانونية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 50 في المائة من الأدوية المشتراة من مواقع غير قانونية هي أدوية مقلدة[69]، وقد تكون الأدوية المزورة ضارة لأنها قد تحتوي على مستويات منخفضة من المواد الفعالة أو مكونات دون المستوى المطلوب أو حتى مكونات خاطئة. وكثير من صيدليات الإنترنت لا يشترط إثباتاً للوصفة الطبية المطلوبة الصادرة عن طبيب المستهلك. وقد تطلب تلك الصيدليات من المشترين المحتملين ملء استبيان طبي، ولكن هذه الاستبيانات تكون عادة ناقصة[70]. وتؤدي استراتيجيات التسويق المشبوهة إلى تفاقم كل هذه المشكلات. وكثير من صيدليات الإنترنت لا تعلن عن الآثار الجانبية للأدوية التي تعرضها للبيع عند الإعلان عن الأدوية على نحو مقنع ينم عن اهتمامها بالمبيعات والأرباح لا بسلامة المستهلك.

5- عواقب الاتجار بالمخدرات واستعمالها للأغراض غير الطبية

32- أدت شبكة الإنترنت إلى نمو التجارة الدولية في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وتشتري الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية المواد الكيميائية اللازمة، التي تباع باعتبارها "مواد كيميائية بحثية"، من صانعي المواد الكيميائية في الخفاء من أجل إنتاج مؤثرات نفسانية قوية جديدة[71]. وخلال جائحة كوفيد-19، أظهرت تلك الجماعات الإجرامية قدرتها على التكيف وإيجاد مصادر بديلة عندما أدت تدابير الإغلاق الشامل إلى تعطيل مورديها الأصليين[72]. وفيما يتعلق بالتجارة الدولية في السلائف الكيميائية، أدى وجود شبكة الإنترنت إلى زيادة العروض على هذه المواد. ومعظم السلائف الكيميائية "مزدوج الاستخدام"، ونظراً لضخامة حجم التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية، يسهل على المتجرين اشتراء تلك المواد ويصعب كشفها على سلطات إنفاذ القانون. ولعدة سنوات، أدت المنشورات المشبوهة عبر الإنترنت المتعلقة بالسلائف الكيميائية إلى فتح تحقيقات جنائية وأسفرت عن مصادرة السلائف المسربة واعتقال المتجرين بها.

33- وبالنسبة للحكومات وأجهزة إنفاذ القانون، هناك تحديات مرتبطة بالتحقيق في المنشورات على الشبكة السطحية. ويمكن للمعلومات التي تجمع من مراقبة نشاط الإنترنت والوصول إلى سجلات البحث أن توفر مؤشراً على اهتمام المتجرين بمواد كيميائية معينة غير خاضعة للمراقبة. فعلى سبيل المثال، لاحظت الهيئة وجود علاقة طردية بين عدد سجلات البحث عبر الإنترنت عن مادة سليفة معينة لعقار MDMA إيثيل (غليسيدات المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون) وعدد وحجم المضبوطات من نفس السليفة. ونظراً لعدم وجود استخدام مشروع لهذه المادة، فقد تكون زيادة سجلات البحث بالتزامن مع زيادة المضبوطات مؤشراً على صنع مخدرات غير مشروعة[73].

34- ويشير الاتجاه نحو استخدام مواقع وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية والتطبيقات المشفرة إلى تزايد التوزيع المحلي بالإضافة إلى التوافر السريع. وعلى المستويين الإقليمي والمحلي، أي في الخطوة الأخيرة لتوزيع المخدرات، يصعب على سلطات إنفاذ القانون تعطيل المعاملات بين البائعين والمشترين نظراً لقدرتهم على تغيير أماكن اللقاء. وقد يحدث هذا التوزيع المحلي عبر الإنترنت تحولات أكثر على المدى الطويل من نماذج التوريد الأخرى عبر الإنترنت. وقد يؤدي استخدام تكنولوجيا النظم العالمية لسواتل الملاحة ومخابئ تسليم المواد المباعة إلى تفاقم هذا النمو في مستوى التوافر.

35- وأدى هذا التوافر أيضاً إلى زيادة أنواع المخدرات التي يصعب شراؤها من الأسواق التقليدية[74]. وتتوافر المهلوسات مثل ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) والسيلوسيبين

---

[66] Charlotte Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media: a survey-based study of prevalence, risk perceptions, and motivations", *Health Policy*, vol. 125, No. 11 (November 2021), pp. 1421–1429.

[67] Fittler and others, "Consumers turning to the internet pharmacy market".

[68] Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media".

[69] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; Bryan A. Liang and Tim Mackey, "Searching for safety: addressing search engine, website, and provider accountability for illicit online drug sales", *American Journal of Law and Medicine*, vol. 35, No. 1 (2009), pp. 125–184; and Orizio and others, "'Save 30% if you buy today'".

[70] European Medicines Agency, "Buying medicines online". Available at www.ema.europa.eu; and Moureaud and others, "Purchase of prescription medicines via social media".

[71] Jonathan Caulkins, "Radical technological breakthroughs in drugs and drug markets: the cases of cannabis and fentanyl", *International Journal of Drug Policy*, vol. 94, art. No. 103162 (August 2021); and Bryce Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era: the need for innovative interventions", *Addiction*, vol. 116, No. 6 (June 2021), pp. 1304–1312.

[72] تقرير المخدرات العالمي 2021، الكتيب 5، جائحة كوفيد-19 والمخدرات: الآثار والتوقعات (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

[73] E/INCB/2022/4، الفقرات 201–203.

[74] تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب 2.

(الفطر المهلوس) على نطاق واسع عبر الإنترنت. وتتوافر أيضاً من خلال الأسواق القائمة على الإنترنت مواد أخرى تخضع للمراقبة الصارمة وتحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية. وتمثل إساءة استعمال الأدوية النفسية الموصوفة طبياً مشكلة صحية عالمية متزايدة. وتشمل هذه المنتجات المهدئات ومنشطات الجهاز العصبي المركزي وغيرها من العقاقير بما في ذلك مضادات الاكتئاب ومضادات الذهان ومثبتات المزاج والأدوية المضادة للخرف. ولا يزال وجود تلك العقاقير ضئيلا، على الرغم من كونها متاحة عبر الإنترنت. والاستثناء المهم هنا هو الأدوية المستخدمة في علاج الارتهان للمؤثرات الأفيونية، فهذه الأدوية متوافرة بكثرة عبر الإنترنت، لا في الولايات المتحدة فحسب، بل في أوروبا أيضاً[75].

36- ويمثل توافر الفنتانيل وغيره من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية عبر الإنترنت مصدر قلق بالغ. ويشكل الاستحداث المستمر لأشكال جديدة ومعدلة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية تحدياً صعباً أمام السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون على المستوى الدولي[76]. وتطبق العديد من الأسواق المشفرة قواعد ضد الفنتانيل، ويحاول مديرو هذه الأسواق حظر البائعين الأكثر ضراوة، غير أن هؤلاء البائعين يتمكنون من بيعه سراً. وتمثل المؤثرات الأفيونية حوالي 10 في المائة من إعلانات المخدرات المنشورة في الأسواق المشفرة، بينما يمثل الفنتانيل أقل من 1 في المائة من إجمالي الإعلانات عنها. وخلال الفترة من 2 كانون الثاني/يناير إلى 27 آذار/مارس 2019، وبوجود نحو 300 بائع نشط للفنتانيل، قدرت الكميات المطروحة في السوق بحوالي 27,3 إلى 39,3 كيلوغراما[77] (يمكن لكيلوغرام واحد من الفنتانيل أن يقتل 000 500 شخص)[78].

6- تبادل المعلومات عبر الإنترنت

37- يتبادل الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات النصائح والإرشادات فيما يخص الجرعات في منتديات الحوار المختلفة[79]. وفي حين يعكس تبادل المعلومات هذا زيادة في التسويق، إلا إنه قد يعزز أيضاً من جهود الحد من العواقب الضارة لتعاطي المخدرات. ويمكن لخدمات فحص المخدرات أن تصل إلى نطاق أوسع من خلال استخدام الإنترنت لتوصيل التحذيرات. وتحلل هذه الخدمات العينات التي كثيرا ما يقدمها الأشخاص الذين يتعاطون "الإكستاسي" بالاقتران مع حفلات الموسيقى الإلكترونية الراقصة. ويمكنها تحديد الاختلافات بين المواد التي يعتقد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أنهم يتعاطونها وما يتعاطونه بالفعل. وتوفر الإنترنت وسيلة لتبادل هذه المعلومات بسرعة مع الأشخاص الآخرين الذين يتعاطون تلك المواد. ويمكن أن تنقذ هذه المعلومات أرواح المتعاطين في الحالات التي تكون فيها المخدرات مغشوشة بمواد خطرة أو قوية المفعول بشكل غير عادي. ومعظم الأشخاص الذين يبحثون عن معلومات حول مخدر ما لم يسبق لهم التواصل مع خدمات فحص المخدرات، وقد تساورهم الشكوك تجاه التحذيرات الصادرة عن السلطات الرسمية. ومن المزايا الإضافية لخدمات فحص المخدرات استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة، التي يمكن بعد ذلك إبلاغ السلطات عنها، ومن تلك السلطات نظام الإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي[80].

38- وهناك العديد من منتديات الحوار المخصصة للموضوعات المتعلقة بالأسواق المشفرة. وفي البداية، كانت المناقشات السياسية التحررية هي السائدة، ولكنها تراجعت لصالح المناقشات حول المسائل اللوجستية ذات الطابع العملي، مثل التحذيرات ضد البائعين المحتالين، ومديري المواقع غير الموثوقين، والتدابير الأمنية عبر الإنترنت. ويناقش الناس أيضاً المخاطر الكامنة في تعاطي المخدرات، ونظراً لأن المنتديات لا تحظر المناقشات حول الاتجار، يُمكن أن تكون المعلومات المتبادلة أثناء المناقشات ذات طابع محلي للغاية وأن تتضمن تحذيرات بشأن المخدرات المغشوشة المطروحة التي سبق التعامل معها[81]. ورغم أن تبادل المعرفة بهذا الشكل أمر إيجابي، فمن غير المرجح أن يرتبط بتخفيضات كبيرة في التكاليف المتعلقة بالصحة، إذ يندر أن يكون مستخدمو الأسواق المشفرة هم الأكثر عرضة للخطر بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[82].

39- وفيما يتعلق بأنواع المخدرات التي يمكن للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أن يصنعوها بأنفسهم، يمكن تبادل التعليمات عبر الإنترنت حول كيفية القيام بذلك بمخاطر منخفضة. وبدلاً من الاعتماد على تركيب السلائف الكيميائية الخاضعة للتنظيم من أجل إنتاج الميثامفيتامين، تعلم أولئك الأشخاص كيفية استخراجها من منتجات مصنعة يمكن الحصول عليها بشكل قانوني، وتبادلوا هذه الطريقة عبر الإنترنت[83]. وهناك اتجاه

---

(75) Jack Cunliffe, David Décary-Hêtu and Thomas A. Pollak, "Non-medical prescription psychiatric drug use and the darknet: a cryptomarket analysis", *International Journal of Drug Policy*, vol. 73 (2019), pp. 263–272; and Isak Ladegaard, "Instantly hooked? Freebies and samples of opioids, cannabis, MDMA, and other drugs in an illicit E-commerce market", *Journal of Drug Issues*, vol. 48, No. 2 (April 2018), pp. 226–245.

(76) Kim Moeller and Bengt Svensson, "'Shop until you drop': valuing fentanyl analogs on a Swedish Internet forum", *Journal of Drug Issues*, vol. 51, No. 1 (January 2021), pp. 181–195; and Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era".

(77) Roderic Broadhurst, Matthew Ball and Harshit Trivedi, "Fentanyl availability on darknet markets", *Trends and Issues in Crime and Criminal Justice*, vol. 590 (2020), pp. 1–14; and Maras and others, "Decoding hidden darknet networks".

(78) United States, DEA, "Facts about fentanyl". Available at www.dea.gov/resources/facts-about-fentanyl.

(79) Aldridge, Stevens and Barratt, "Will growth in cryptomarket drug buying increase".

(80) Claudio Vidal Giné and others, "The utility of drug checking services as monitoring tools and more: a response to Pirona et al.", *International Journal of Drug Policy*, vol. 45 (2017), pp. 46–47.

(81) Bancroft, "Responsible use to responsible harm"; and Martin, Cunliffe and Munksgaard, *Cryptomarkets*.

(82) Sumnall, "The harm reduction impact of cryptomarkets".

(83) Sabrina Vidal and David Décary-Hétu, "Shake and bake: exploring drug producers' adaptability to legal restrictions through online methamphetamine recipes", *Journal of Drug Issues*, vol. 48, No. 2 (January 2018), pp. 269–284.

حديث يتمثل في التحول إلى سلائف كيميائية مصنوعة حسب الطلب، تكون غالبا "سلائف مقنّعة"، وهي أقرب إلى المنتجات النهائية المنشودة، وبالتالي لا تستلزم الكثير من المعالجة الكيميائية[84].

40- ومن الآثار الجانبية غير المقصودة لنشر المعرفة من خلال الإنترنت التأثير على المعايير الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتعاطي المخدرات، وربما كان تقنين القنب في بعض الولايات القضائية قد أدى عن غير قصد إلى تقليل الرقابة الاجتماعية غير الرسمية المتعلقة به في الولايات القضائية التي لا يزال تعاطيه فيها غير قانوني، الأمر الذي أسهم في زيادة تطبيعه. وفي المناطق التي تقنن القنب، تروج لتعاطي القنب الشخصيات المؤثرة والمستوصفات على وسائل التواصل الاجتماعي كجزء من نمط حياة صحية، وذلك على الرغم من المخاطر الصحية المعروفة[85].

7- الاتفاقيات الدولية

41- يمكن أن تكون الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات أساساً لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وتتناول المادة 6 من اتفاقية سنة 1988 تسليم المجرمين، بينما تتناول المادة 7 من الاتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة. ولا تزال المادتان وثيقتي الصلة بالواقع المعاصر على الرغم من أن الاتفاقية تسبق الانتشار الواسع لاستخدام شبكة الإنترنت. وتنص الفقرة 2 من المادة 7 على أنه يجوز طلب المساعدة القانونية المتبادلة لأي من الأغراض التالية: (أ) أخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم؛ (ب) تبليغ الأوراق القضائية؛ (ج) إجراء التفتيش والضبط؛ (د) فحص الأشياء وتفقد المواقع؛ (هـ) الإمداد بالمعلومات والأدلة؛ (و) توفير النسخ الأصلية أو الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية؛ (ز) تحديد كنه المتحصلات أو الأموال أو الوسائط أو غيرها من الأشياء أو اقتفاء أثرها لأغراض الحصول على أدلة.

42- وتعزيزاً لهذه الجهود، تتفاوض الدول الأعضاء حالياً على إبرام اتفاقية جديدة للأمم المتحدة عن الجريمة السيبرانية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. وتستخدم منظمات دولية مختلفة (الإنتربول، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الصحة العالمية) شبكة الإنترنت لتحسين عملية مكافحة المخدرات، وتتناول الاتفاقيات الدولية القائمة المسائل المتعلقة بالجريمة السيبرانية، ولكن لا توجد حالياً وثيقة دولية ملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع. وتقدَّم الإسهامات لصياغة اتفاقية مكافحة الجريمة السيبرانية من مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة: منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن منظمات غير حكومية أخرى، ومنظمات من المجتمع المدني، ومؤسسات أكاديمية، وشركات من القطاع الخاص. واستناداً إلى المذكرات الكتابية المقدمة من الدول الأعضاء، ستتضمن اتفاقية مكافحة الجريمة السيبرانية فصولاً عن التجريم، والأحكام العامة، والتدابير الإجرائية وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، والمساعدة التقنية، والتدابير الوقائية، وآلية التنفيذ والأحكام الختامية.

8- الجهود التنظيمية

43- تتراوح التدابير التنظيمية الوطنية للتصدي لمشكلة المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وسلائفها من التجريم الشامل لجميع المواد المرتبطة بمركب كيميائي معين، إلى تقييم كل مادة على حدة. وعندما تعتمد قلة من البلدان سياسات مكافحة أقل صرامةً أو لا تطبق ما تعتمده من سياسات، فإن ذلك يمكّن جهات أخرى من استغلال تلك الثغرات[86]. وفيما يتعلق بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمواد المرتبطة بها، فإن ذلك يمكّن المجرمين من استغلال الاختلافات في القواعد التنظيمية الوطنية وشراء منتجات في ولاية قضائية ما وبيعها بسعر أعلى في ولاية قضائية أخرى. وتُنفذ جميع خطوات سلسلة التوزيع هذه عبر الإنترنت[87]. وقد وضعت بعض الحكومات تشريعات أو قواعد تنظيمية محددة تتناول منشورات الإنترنت المتعلقة بالسلائف. ووفقاً لمعلومات الهيئة، فهذا هو الحال في الإمارات العربية المتحدة وتايلند والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

44- وتهدد صيدليات الإنترنت غير المشروعة سلامة المرضى على مستوى العالم لأنها تبيع الأدوية مباشرة إلى المستهلك ودون وصفة طبية. وتدابير التصدي القانونية والتنظيمية وتدابير إنفاذ القانون التي تتخذ حاليا ليست كافية. ولمواجهة هذا المد، تحاول السلطات التنظيمية بشكل متزايد استخدام برامج الاعتماد لمعالجة هذه الشواغل[88]. والهيئة على دراية بقواعد تنظيمية محددة تطبق في بعض البلدان، مثل الصين، حيث يُطلب من جميع الكيانات التي

---

(84) Silvia L. Cruz and Raúl Martín-del-Campo, "Synthetic opioids as new psychoactive substances (NPS)", in *Opioids: Pharmacology, Abuse, and Addiction*, Silvia L. Cruz, ed. (Cham, Switzerland, Springer International Publishing, 2022). pp. 363–383.

(85) Silje Anderdal Bakken and Sidsel Kirstine Harder, "From dealing to influencing: online marketing of cannabis on Instagram", *Crime, Media, Culture: An International Journal*, vol. 19, No. 1 (March 2023), pp. 135–157; Brown, Reid and Myers, "'Let's talk about stealing sh*t'"; Samantha Hoeper and others, "'The perfect formula:' evaluating health claims, products and pricing on cannabis dispensary websites in two recently legalized States", *Substance Use and Misuse*, vol. 57, No. 8 (May 2022), pp. 1207–1214; and Isak Ladegaard, "Cleansing frames: how digital 'consumer reports' of cannabis and psychedelics normalise drug-taking and neutralise its counter-cultural potential", *Sociology* (2023).

(86) تقرير المخدرات العالمي 2022.

(87) Pardo and others, "The dawn of a new synthetic opioid era"; Peter Reuter, Bryce Pardo and Jirka Taylor, "Imagining a fentanyl future: some consequences of synthetic opioids replacing heroin", *International Journal of Drug Policy*, vol. 94, art. No 103086 (August 2021).

(88) Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; and Mackey and Nayyar, "Digital danger".

تبيع السلائف عبر الإنترنت أن تسجل لدى السلطات الوطنية المختصة. ويقترح بعض الخبراء جعل بيع الأدوية عبر الإنترنت مشروطاً بالحصول على ترخيص من خلال برامج وطنية لصيدليات الإنترنت، بل ويقترحون فرض عقوبات جنائية على جميع الأطراف، بما في ذلك المواقع الإلكترونية ومحركات البحث ومقدمي الرعاية الصحية. وفي عام 2014، استحدث مخطط نطاق شبكي تحت اسم "pharmacy" لاستكمال أنظمة الاعتماد الوطنية. وتشترط شركات محركات البحث "التحقق" من هوية بائعي العقاقير عبر الإنترنت، ولكنها غير مسؤولة قانوناً عن تيسير أنشطة غير قانونية. ويتعين على صيدليات الإنترنت الموجودة في الاتحاد الأوروبي أن تعرض شعاراً مشتركاً على موقعها الإلكتروني يوجه إلى قائمة إلكترونية بصيدليات الإنترنت التي جرى التحقق منها[89].

9- الإجراءات التي اتخذتها جهات إنفاذ القانون

45- تستلزم مهمة تتبع جميع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المتنوعة ونظائرها وسلائفها تعاوناً دولياً. ويلزم تزويد وكالات إنفاذ القانون الوطنية بالمعارف بشأن الأسماء المختلفة المستخدمة للمواد الكيميائية والمعدات من أجل تحري ما يظهر على شبكة الإنترنت من منشورات مشبوهة تتعلق ببيع السلائف الكيميائية. ويتطلب الأمر كذلك تعاوناً تطوعياً مع قطاع الإنترنت الخاص وآليات رصد تنشئُها الحكومات لتحري المعلومات التي تقدمها الهيئة[90]. وأدت المعلومات التي قدمتها الهيئة عن منشورات الإنترنت المشبوهة المتعلقة بالسلائف إلى عمليات ضبط وأفضت إلى تفكيك شبكات إجرامية. وفي عام 2018، أدى تحقيق إلى ضبط قرابة 10 أطنان من أنهيدريد الخل والإيفيدرين والكيتامين، فضلاً عن الكشف عن شحنة ميثامفيتامين كانت متوجهة إلى أستراليا في 2022[91].

46- ويلزم تزويد سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية الوطنية بالأدوات والموارد اللازمة للتصدي على نحو متسق. ويمثل الاتجار والجريمة السيبرانية أولويتين، وينبغي أن تتبع السلطات نهجا قائما على التعاون بين وكالات متعددة وأن تشارك مع قطاع الصناعة وتستحدث وحدات تحقيقات عبر الإنترنت وفرق عمل دولية تنفيذية مشتركة وإجراءات منسقة[92]. ويرى بعض الخبراء المعنيين بالتحقيق في الجرائم السيبرانية أنهم يواجهون حالياً عقبات قانونية في مكافحة الاتجار بالسلائف ولا سيما فيما يخص عوائق الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بتسجيل عناوين بروتوكولات الإنترنت ونطاقاتها.

47- وقد نجحت وكالات إنفاذ القانون في تطبيق تدابير تحقيق جديدة لمكافحة الاتجار بالسلائف والمواد الكيميائية غير المجدولة. وتشمل هذه التدابير نشر إعلانات مصطنعة على الإنترنت عن السلائف أو المواد الكيميائية غير المجدولة على المواقع الإلكترونية الخاصة بالمعاملات التجارية بين الشركات أو على منصات التواصل الاجتماعي أو غيرها من المنصات واستخدام عمليات خداعية لجمع المعلومات عن المشترين والبائعين المحتملين للمواد الكيميائية ذات الصلة. ومن المرجح أن يؤدي التوسع في الأنشطة السرية إلى زيادة الكفاءة وتحسين التعاون العابر للحدود في التحقيقات بما في ذلك تبادل البيانات الإلكترونية[93]. وأجرت الهيئة تدريباً على التحقيق في منشورات الإنترنت المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية في حزيران/يونيه 2023. وهذا يبرز قيمة التدريب المصمم خصيصاً بشأن خصائص منشورات الإنترنت المتعلقة بالسلائف التي تظهر عادة على شبكة الإنترنت السطحية مقارنة بالمنشورات المتعلقة بالمنتجات النهائية للمؤثرات النفسانية الجديدة التي يظهر معظمها على شبكة الإنترنت الخفية.

دال- الدعم الذي تقدمه الهيئة للحكومات من أجل منع استغلال الإنترنت

48- في عام 2009، أصدرت الهيئة المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروع عبر الإنترنت، التي أوصت بطائفة واسعة من الإجراءات تشمل أحكاماً إداريةً وتشريعيةً وتنظيميةً بهدف كبح البيع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، على النحو المعترف به في قرار لجنة المخدرات 3/58.

49- وإضافة إلى ذلك، استحدثت الهيئة أدوات عملية لتيسير التجارة الدولية في المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية من أجل ضمان توافر هذه المواد للأغراض الطبية والعلمية. وتشمل تلك الأدوات النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES)، والنظام الدولي لمراقبة المخدرات التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الذي يمكن الهيئة من رصد استعمال المواد الخاضعة للمراقبة. ولتيسير التجارة الدولية في السلائف الكيميائية مع منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة، ولدعم الحكومات في التصدي للاتجار بالمؤثرات النفسانية

[89] European Medicines Agency, "Buying medicines online"; Hock, Xuan Lee and Wah Chan, "Regulating online pharmacies"; E/INCB/2022/4; and Liang and Mackey, "Searching for safety".

[90] E/INCB/2022/4.

[91] المرجع نفسه.

[92] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; Harinam, "Dealings on the dark web"; Mehdi Najafi, Hossein Zolfagharinia and Fatemeh Asadi, "Angels against demons: fight against smuggling in an illicit supply chain with uncertain outcomes and unknown structure", *Computers and Industrial Engineering*, vol. 176, art. No. 109007 (2023); and Lukas Norbutas, Stijn Ruiter and Rense Corten, "Believe it when you see it: dyadic embeddedness and reputation effects on trust in crypto-markets for illegal drugs", *Social Networks*, vol. 63 (2020), pp. 150–161.

[93] E/INCB/2022/4.

الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية التي لا تخضع للمراقبة الدولية، طورت الهيئة أيضا نظما إلكترونية لمراقبة التجارة وتيسير التعاون بين الحكومات وتبادل المعلومات والتحقيقات المشتركة. وتشمل هذه الأدوات نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر "بن أونلاين" ونظام الإشعارات الخفيف "بن أونلاين لايت"، ونظام الإخطار بحوادث السلائف "نظام بيكس"، ونظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس)، وأداة برنامج غريدس للمعلومات الاستخبارية. ومن أجل بناء قدرات الحكومات على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، أتيحت النمائط الإلكترونية التي أعدتها الهيئة للسلطات الوطنية المختصة.

50- وكانت عملية "أكرونيم" المحددة المدة والأهداف، التي نفذت في عام 2021 من المجالات الأخرى التي نجحت فيها مشاريع الهيئة العالمية في تعزيز التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات التجارة الإلكترونية من أجل منع إساءة استخدام منصاتها التجارية. وركزت العملية على الاتجار بالسلائف عبر شبكة الإنترنت السطحية. وساعدت الهيئة في تحديد العقبات العملية والتحديات القانونية التي تعترض سبيل التحقيقات المتعلقة بالسلائف والجرائم السيبرانية. وشملت العقبات والتحديات التي حددت ما يلي: (أ) عدم وجود لوائح وطنية تنظم عرض السلائف للبيع أو توزيعها أو التوسط في بيعها أو شرائها عبر المواقع الشبكية أو وسائط التواصل الاجتماعي؛ (ب) التردد في بدء التحقيقات في ما ينشر من إعلانات مشبوهة لأنها قد تمثل عمليات احتيال وليس تجارة مشروعة في السلائف؛ (ج) عدم كفاية الأدلة على علم المشتري أو البائع بأن السلائف المقترح بيعها أو شراؤها عبر الإنترنت يقصد بها أن تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة مما تنتفي معه بشكل ملحوظ الأسس القانونية الداعمة لبدء التحقيقات الجنائية[94]. وتلزم معالجة هذه العقبات والتحديات من أجل تحسين قدرة السلطات الوطنية على التحقيق في المنشورات الإلكترونية المشبوهة.

51- والطبيعة العالمية لتوزيع المخدرات عبر الإنترنت تجعل الجهود التعاونية ضرورة لا غنى عنها. ويتطلب الحد من الاتجار بالسلائف المصنوعة بصورة غير مشروعة اعترافاً بالمسؤولية المشتركة عن منع تسريبها من قنوات مشروعة وتعاونا بين السلطات الوطنية وقطاعات الصناعة[95]. وتتزايد أهمية هذه الجهود عند الكشف عن التهديدات الجديدة ووضع تدابير استجابة فعالة. ويساهم برنامج غريدس في بناء القدرات الوطنية للتصدي للاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وسلائفهما ويدعم الحكومات في تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنع استغلال قطاع الخدمات المتصلة بالإنترنت، بما في ذلك منصات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث ومسجلي/سجلات أسماء النطاقات[96]. ويتكون برنامج غريدس من أدوات إلكترونية توفر البنية التحتية لتبادل المعلومات بخصوص الجماعات الإجرامية المنظمة. وتساعد هذه الأدوات في منع الاتجار الذي يحدث من خلال إساءة استعمال الخدمات المشروعة المتصلة بالإنترنت، وتشمل الأدوات قوائم رصد ومراقبة المواد التي لا يعرف لها استخدامات مشروعة. وتستخدم هذه المواد كبدائل عن السلائف الخاضعة للمراقبة.

52- ويمكن نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون (نظام آيونيكس) الحكومات من تبادل المعلومات آنياً حول الحالات التي تنطوي على مؤثرات نفسانية جديدة ومؤثرات أفيونية اصطناعية غير طبية، بينما تيسر أداة المعلومات الاستخبارية التابعة لبرنامج "غريدس" التواصل بين الحكومات بخصوص الحالات المتعلقة بهذه المواد الخطرة بما في ذلك الحالات التي تعرض فيها هذه المواد على شبكة الإنترنت.

53- وتمثل الشراكات مع شركات المعاملات التجارية بين الشركات عنصراً هاماً في جهود توفير رادع فعال لاستغلال الشبكة السطحية في الاتجار بالسلائف[97]. ويوفر برنامج غريدس منصة لتعزيز التعاون مع شركاء القطاع الخاص العاملين في المجالات ذات الصلة، وهي خدمات الدفع، ومصنعو المواد الكيميائية والأدوية، والخدمات البريدية، وخدمات الإرسال السريع، ووكلاء الشحن، ووكلاء الشحن الجوي، وخدمات البريد الخاص والبريد والشحن السريع بالإضافة إلى مسجلي أسماء النطاقات والخدمات والمنتجات المالية الناشئة حديثاً مثل خدمات المحافظ الإلكترونية ومقدمي خدمات الموجودات الافتراضية والعملات المشفرة. وقد جُمعت نتائج الحوارات بين الحكومات وهذه القطاعات في العديد من المنشورات الإرشادية العملية لكي تكون مرجعاً لاطلاع واستخدام الممارسين المعنيين.

54- ويقدم برنامج "غريدس" كذلك معلومات لكبرى شركات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الحريصة على ضمان خلو منصاتها من الأنشطة غير المشروعة التي تنطوي على عرض مواد مشبوهة وخطرة. وتتضمن الإرشادات المقدمة معلومات عن تدابير التعاون الطوعي، ورصد المنشورات المشبوهة والتحقيق فيها، واعتماد نهج متوازن لمنع تسهيل تسريبها وتهريبها من خلال الإنترنت[98]. وتشير آخر التجارب المستخلصة من العمليات المحددة الهدف التي دعمتها الهيئة إلى الحاجة إلى عمليات تحقيق لاحقة لتحديد المشترين والبائعين المحتملين بهدف الوصول إلى نتائج دائمة.

---

[94] المرجع نفسه.

[95] E/INCB/2017/4 و E/INCB/2016/1.

[96] E/INCB/2022/1.

[97] E/INCB/2022/4.

[98] E/INCB/2021/1.

هاء- التدابير التي اتخذتها أجهزة إنفاذ القانون وعلى صعيد الصحة العامة والمجتمع من أجل التصدي للاستخدام غير الطبي للمخدرات

55- من منظور إنفاذ القانون، يفرض حجم النشاط غير القانوني على شبكة الإنترنت وتنوعه تحديات كبيرة أمام تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتجاهد أجهزة إنفاذ القانون حول العالم لإيجاد رادع حقيقي لجرائم الاتجار بالجملة والتجزئة عبر الإنترنت. وقد يؤدي تركيز إجراءات الردع إلى تعزيز تأثير أجهزة إنفاذ القانون على تعطيل تلك الجرائم وذلك من خلال منح الأولوية لأهداف قائمة على معايير محددة مسبقا لمعاملات مرتفعة القيمة أو عالية الخطر[99]. ويستهدف مديرو الشبكة الخفية في حملات إنفاذ القانون ويعتقلون ويلاحقون قضائيا. وعلى الرغم من ظهور أسواق مشفرة جديدة وانتقال المستخدمين إليها بعد حملات إنفاذ القانون، فإن هذه الجهود لم تضع هباء. إذ إن استهداف الجناة الأكثر نشاطاً يحد من مستويات الجريمة ويخلق حالة من الشك في صفوف المتورطين الآخرين. وازدياد حالة الشك هذه يضيف إلى التكاليف المتكبدة على امتداد سلسلة التوزيع نتيجة زيادة الطلب على إجراءات تأمين فعالة[100].

56- وعلاوة على ذلك، قد يؤدي إضافة عنصر التواصل إلى تحسين كفاءة حملات الضبط[101]. وفي حين تُصعب شبكة الإنترنت عملية استبانة الأشخاص المستهدفين، فهي تسهل أيضا الاتصال بهم. ويمكن للسلطات إبلاغ البائعين النشطين للغاية بأنهم مستهدفون على وجه التحديد في أحد البرامج، وبأن سلطات إنفاذ القانون على علم بأنشطتهم وتعمل على الكشف عن هويتهم. ويكمل هذا الجهد عمليات القبض على الأشخاص، ويهدف إلى تثبيط همة المتورطين على غرار اللافتات التحذيرية التي تقلل مدة أنواع أخرى من الجرائم السيبرانية[102]. وكما هو الحال في مظاهر التواطؤ الإجرامي، تعتمد التجارة عبر الإنترنت في المخدرات الخاضعة للمراقبة على الثقة بين البائعين والمشترين. ويشمل ذلك الثقة في الكفاءات الفنية لمديري المنصة. ومن الأمثلة الناجحة على زعزعة هذه الثقة استيلاء وكالات إنفاذ القانون على المواقع، ومواصلة تلك الوكالات تشغيلها بعد إلقاء القبض على مديريها الأصليين. ويمكن لمثل هذه الإجراءات أن تخفض مستويات الثقة العامة بين المشترين والبائعين في البنية التحتية الفنية لتجارة المخدرات عبر الإنترنت، وهذا يشابه ما يشكله اختراق ضباط شرطة متخفين من ضغط على تجار المخدرات مما يدفعهم إلى تكييف ممارساتهم[103].

57- وتوفر الإنترنت أيضا سبلاً جديدة أمام تدابير الصحة العامة وتدابير التصدي المجتمعية التي تنفذ استراتيجيات من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات، وتوفير العلاج والرعاية اللاحقة، وتحقيق إعادة الإدماج في المجتمع. وتؤدي المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني أدواراً هامة في هذا الصدد. وتمثل خدمات فحص المخدرات مثالاً يعكس شكلاً من أشكال تثقيف الأقران وتبادل المعلومات وتقديم المشورة، بل يمكن أن يسهم في أنظمة الإنذار المبكر المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة. وعلى الرغم من السمات الإيجابية لهذه الاستجابات الصحية والمجتمعية، فمن المهم ملاحظة أن الهدف من هذه التدابير ينبغي أن يكون الحد من العواقب الضارة للاستخدام غير الطبي للمخدرات دون التغاضي عن الاتجار بالمخدرات أو التشجيع عليه[104].

واو- الاستنتاجات والتوصيات

58- تتيح شبكة الإنترنت إمكانات لتحسين المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الاستعمال غير الطبي للمخدرات. وتسهل شبكة الإنترنت التجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية والصناعية. وبفضل صيدليات الإنترنت المشروعة والتطبيب عن بعد، يتمكن المرضى في المناطق النائية من الحصول على الأدوية الأساسية والاستشارات الطبية. ويمكن للبحوث الجارية على المستويين العالمي والوطني أن تحسن الكشف المبكر عن أي إساءة استخدام محتملة للإنترنت، كما يمكنها اكتشاف صيدليات الإنترنت غير المرخصة. وقد يؤدي نشر المعلومات

---

[99] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; Najafi, Zolfagharinia, and Asadi, "Angels against demons".

[100] United States, Department of Justice, "Three Germans who allegedly operated dark web marketplace with over 1 million users"; Department of Justice, "Administrators of DeepDotWeb indicted for money-laundering conspiracy"; Décary-Hétu and Giommoni, "Do police crackdowns disrupt drug cryptomarkets?"; Isak Ladegaard, "We know where you are, what you are doing and we will catch you: testing deterrence theory in digital drug markets", *British Journal of Criminology*, vol. 58, No. 2 (March 2018), pp. 414–433; and Harold A. Pollack and Peter Reuter, "Does tougher enforcement make drugs more expensive?", *Addiction*, vol. 109, No. 12 (December 2014), pp. 1959–1966.

[101] Nicholas Corsaro, Rod K. Brunson and Edmund F. McGarrell, "Problem-oriented policing and open-air drug markets: examining the Rockford pulling levers deterrence strategy", *Crime and Delinquency*, vol. 59, No. 7 (October 2013), pp. 1085–1107.

[102] David Maimon and Eric R. Louderback, "Cyber-dependent crimes: an interdisciplinary review", *Annual Review of Criminology*, vol. 2 (2019), pp. 191–216.

[103] Bruce A. Jacobs, "Deterrence and deterrability", *Criminology*, vol. 48, No. 2 (May 2010), pp. 417–441; and Rasmus Munksgaard and others, "Better bang for the buck? Generalizing trust in online drug markets", *British Journal of Criminology*, vol. 63, No. 4 (July 2023), pp. 906–928.

[104] E/INCB/2016/1.

عبر الإنترنت في أوساط الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وخدمات الصحة العامة والمجتمع إلى تقليل العواقب الضارة للاستعمال غير الطبي للمخدرات، ويعمل كإنذار مبكر بالأنماط الجديدة لتعاطي المخدرات، ويسهم في إيصال الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى خدمات العلاج وغيرها من الخدمات الصحية. ولا يزال الهدف الأساسي للتدابير التي تتخذها الحكومات في هذا المجال هو الوقاية من إساءة استعمال المخدرات، ولا سيما بين الشباب[105]. **وتوصي الهيئة بأن تنظم الحكومات حملات للوقاية من تعاطي المخدرات، باستخدام رسائل للتوعية بالمخاطر المتصلة بالمخدرات، تعمم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.**

59- وعلى الرغم مما سبق، توفر شبكة الإنترنت أيضاً فرصاً جديدة للاتجار بالمخدرات الخاضعة للمراقبة ولاستعمالها لأغراض غير طبية. وتمثل الأشكال المختلفة للاتجار بالمخدرات والسلائف التي تيسر عبر الإنترنت والمبينة في هذا الفصل جرائم سيبرانية عابرة للحدود الوطنية تتطلب من الحكومات والمنظمات والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات تنظيمية وتكنولوجية فعالة. والتحديات التي تفرضها الوجوه المختلفة للاتجار بالمخدرات الميسر عبر الإنترنت – استخدام الأسواق المشفرة ومواقع الشبكات الاجتماعية والتطبيقات المشفرة ومنصات التجارة الإلكترونية وصيدليات الإنترنت غير المشروعة – تتطلب جميعها تدابير تشريعية وسياساتية لمعالجة أدوارها الفريدة في الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية[106]. ويسهم الانتشار العالمي للمنصات الإلكترونية المشروعة المخصصة للتواصل والتجارة في السلع والخدمات في تمكين ممارسي التجارة غير القانونية من تطويع هذه المنصات لتحقيق أهدافهم. وتعتمد الاتصالات والتجارة على الصعيد العالمي اعتماداً متزايداً على التطورات في تكنولوجيا المعلومات والرقمنة. ولكن هذه التطورات تسهل أيضاً ارتكاب أنشطة غير قانونية، إذ تتزايد الجرائم الجنائية التي ترتكب عبر الإنترنت وتندمج مع الجرائم الجنائية التي تحدث خارج شبكة الإنترنت[107]. وتيسر شبكة الإنترنت والاتصالات المشفرة التواصل حتى على أعلى مستويات التجارة غير المشروعة بالمخدرات على الصعيد العالمي، وتؤدي الزيادة في توزيع المخدرات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى زيادة الترويج لها على المستوى الإقليمي، وزيادة توافرها وتعزيز تبادل المعرفة المتعلقة بها بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات[108]. ولذلك تُحث الحكومات على ضمان توفر الوسائل القانونية والتشغيلية لمقاضاة الأسواق غير القانونية التي تعمل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

60- وتستلزم مواجهة هذه التحديات التعاون بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والسلطات التنظيمية والشركات الخاصة العاملة في القطاعات المعنية. ولا تقتصر الاعتبارات المرتبطة باستبانة محتوى الإنترنت غير القانوني على الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية فحسب. إذ تتعلق هذه المسألة بمشكلة أوسع نطاقاً وهي التصدي للمحتوى الإلكتروني الذي يروج لسلوكيات غير قانونية. ويصعب في هذا السياق الوصول إلى توازن مناسب بين مصالح الأفراد والجمهور العام والشركات المعنية ويتوقف على الزمان والمكان. وتتباين التقاليد القانونية بين بلد وآخر، مما يعقّد الجهود الرامية لتقييد هذه الظاهرة الدولية. ويحتاج المجتمع الدولي إلى النظر بصورة جماعية في هذه المشكلة معتمداً في ذلك على خبرة المتخصصين، من مختلف المنظمات والمؤسسات، في الجريمة السيبرانية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات والأسلحة والتزييف وغير ذلك من أشكال التهريب[109].

61- وتعتمد هذه الجهود المتواصلة حالياً على التعاون الطوعي بين الحكومات وشركات وسائل التواصل الاجتماعي. ويستلزم الاتجار بالمخدرات الذي تيسره شبكة الإنترنت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية تدابير معالجة جديدة ومتزامنة تقوم على شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتتضح إمكانية تقييد هذه التجارة عند النظر إلى التعاون الدولي الدائر حول تحسين التعاون مع صيدليات الإنترنت، والهدف هو إشراك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني بطرق جديدة ومبتكرة[110]. وتصل تحقيقات أجهزة إنفاذ القانون إلى أقصى مستويات الكفاءة عندما تساعد شركات التوصيل وجهات تقديم الخدمات المالية وشركات الإنترنت في إنفاذ اللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية. وينبغي أن تتضمن شراكات القطاعين العام والخاص الرامية إلى التنظيم الفعال للتجارة الإلكترونية في المنتجات الطبية تنفيذ المبادئ التوجيهية والإرشادات والتحذيرات الخاصة بالقطاع. وينبغي أن تعالج التشريعات المخاطر المرتبطة بصيدليات الإنترنت غير المشروعة. والأطر القانونية هي أطر وطنية أساسا وتحتاج طلبات تسليم المطلوبين بحق المشتبه بهم إلى التنسيق على أساس معاهدات أو اتفاقيات[111]. وتشجع الهيئة الدول الأطراف على إقامة شراكات قطاع خاص مع كيانات القطاع الخاص المعرضة للاستغلال من أجل تعزيز الإجراءات الطوعية الرامية إلى حماية نزاهة خدماتها وسمعة تلك الخدمات وأمنها. ويشمل ذلك تخصيص موارد كافية وبناء القدرات والإمكانات على الصعيد الوطني في مجال التحقيقات عبر الإنترنت وتحسين التعاون على الصعيدين الوطني والدولي لوضع نظام للكشف المبكر عن الجرائم القائمة على الإنترنت.

---

[105] E/INCB/2019/1.

[106] Hoffman, “Shedding light on telemedicine and online prescribing”; Mackey and Nayyar, “Digital danger”; and Tim K. Mackey, Liang and Strathdee, “Digital social media, youth, and nonmedical use of prescription drugs”.

[107] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and Maimon and Louderback, “Cyber-dependent crimes”.

[108] تقرير المخدرات العالمي 2023، الكتيب 2.

[109] E/INCB/2022/1.

[110] E/INCB/2021/1.

[111] Hock, Xuan Lee and Wah Chan, “Regulating online pharmacies”.

62- وهذا يقتضي جهداً على مدى أطول من أجل بناء توافق دولي في الآراء وتحسين قدرة الحكومات على العمل مع القطاع الخاص. وينبغي أن تشمل شراكات القطاعين العام والخاص الصناعات الأساسية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في تطوير تدابير استجابة فعالة. وتنشط الهيئة في هذا المجال وتتفاعل، من خلال الحكومات، مع عدة صناعات أساسية من القطاع الخاص، ومنها شركات وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات[112]. وتطرح الطبيعة العالمية للخدمات القائمة على الإنترنت المستخدمة في الاتجار أسئلة صعبة فيما يتعلق بتوفير المساعدة القانونية المتبادلة بين الحكومات والوكالات التنظيمية الوطنية، إذ يتعقد اتخاذ إجراء دولي ضد المتجرين في ظل المسائل المرتبطة بالولايات القضائية والاختلافات في المعايير القانونية الوطنية المتعلقة بصحة الأدلة التي جرى جمعها وتسلسل عهدتها.

63- **وبوجه خاص فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الهيئة في إطار برنامجها المتعلق بشبكة "غريدس" لمساعدة الحكومات على التصدي للخطر الذي تشكله العقاقير الاصطناعية، تشجع الدول الأطراف على ما يلي:**

- **تحديد شركات القطاع الخاص والرابطات الصناعية وأصحاب المصلحة المعنيين المعرضين لاستغلال المتجرين بالعقاقير الاصطناعية، مثل الخدمات المعنية بالتعامل فيما بين الشركات، والتعامل بين الشركات والمستهلكين ومحركات البحث، وسجلات/مسجلي الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والخدمات المالية عبر الإنترنت، وذلك لكي تتمكن الدول الأطراف من العمل مع تلك الجهات للمساعدة في منع الاتجار بالمواد الخطرة باستخدام الخدمات ذات الصلة بالإنترنت.**

- **استخدام قائمة المواد المرتبطة بالفنتانيل الخاصة بمشروع "أوبيويدس"، وقوائم المشروع الأخرى للمواد الخطرة التي ليس لها استخدام طبي أو علمي أو صناعي مشروع معروف، وذلك لتشجيع الشركاء في القطاع على الامتناع طواعية عن أي صنع أو تسويق أو استيراد أو تصدير أو توزيع للمواد المدرجة في تلك القوائم إلا لأغراض البحث والتحليل.**

- **العمل مع برنامج غريدس لتيسير الانخراط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص والحوار والتعاون بين الحكومات والصناعة باستخدام أدوات مثل إرشادات التعاون الطوعي الموجهة إلى قطاع التجارة الإلكترونية والخدمات ذات الصلة بالإنترنت من جانب الحكومة والصناعة من أجل منع الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والفنتانيل والمواد الخطرة ذات الصلة.**

- **تعيين جهات تنسيق نشطة لإنفاذ برنامج غريدس في أجهزتها الوطنية للشرطة والجمارك والبريد والتنظيم الصحي ووكالات مراقبة المخدرات وذلك بغرض تبادل المعلومات المتعلقة بالشحنات والمضبوطات المشبوهة من خلال نظام آيونيكس التابع للهيئة للمساعدة في تعزيز الإجراءات المشتركة المتخذة مع القطاع الخاص لمنع وتعطيل وتفكيك شبكات الاتجار التي تستغل الخدمات المتصلة بالإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية.**

- **استخدام أدوات مكافحة الاتجار في الوقت الحقيقي المتاحة من خلال نظام آيونيكس، بما في ذلك أدوات المعلومات الاستخبارية العالية الدقة التابعة لبرنامج "غريدس" و"إيليت"(ELITE) وغيرها من الأدوات، وذلك بهدف تطوير معلومات استخبارية عملية يمكن الاستناد إليها لتحديد المتجرين الذين يستغلون الخدمات المتعلقة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية والتعرف على الروابط فيما بينهم.**

[112] EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets: Impact of COVID-19*; and E/INCB/2022/1.